

قرار بقانون رقم () لسنة 2021م
بتعديل قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
وتعديلاته

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
استناداً للنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
ولقانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،

وبعد الاطلاع على قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وتعديلاته،

وعلى قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن المصادر وتعديلاته،
وبناءً على تسيير مجلس الوزراء بتاريخ 05/04/2021م،
وبناءً على الصالحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1)

يشار إلى قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وتعديلاته،
لغایات إجراء هذا التعديل بالقانون الأصلي.

مادة (2)

تعديل المادة (3) من القانون الأصلي ليصبح على النحو الآتي:

1. تنشأ بموجب أحكام هذا القرار بقانون مؤسسة تسمى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع،
تتبع سلطة النقد الفلسطينية، بما يشمل موظفيها وكادرها الإداري.
2. تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والخدمة المالية المستقلة.
3. تطبق على المؤسسة الأنظمة النافذة في سلطة النقد بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام الفقرة (2) من هذه المادة.

الجمعة، ٢٩ نيسان ٢٠٢١

٢٩-٠٤-٢٠٢١

٨٠٨

مادة (٣)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٥) من القانون الأصلي تحمل الرقم (٣) على النحو الآتي:

٣. تتولى المؤسسة تمويل تدابير الإصلاح، وفقاً لما يلي:

أ. بالتدابير المقرة من قبل سلطة النقد باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح من مواردها الذاتية، للعضو الذي تعرض لاضطرابات أو مشاكل جوهريّة تؤثّر على مركزه المالي وتهدّد بانهياره، بما في ذلك تمويل الشراء والضم أو تمويل المصرف التجسيري أو أي أداة إصلاح أخرى، إذا ثبّن أن اتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من السير في إجراءات تصفية العضو.

ب. تضع المؤسسة وسلطة النقد السياسات والإجراءات الازمة لتنفيذ تدابير الإصلاح ومعالجة المصادر المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانهيار.

مادة (٤)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (٥)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ٢٠٢١/٠٤/٢٨م

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية